

١٩٣٠، حيث لاحظ وجود البطالة في الميدان العربي ووصفها بأنها خطيرة، وكتب في تقريره: «ان من الخطأ ان يأتي يهودي من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن ليملاً مكاناً شاغراً في فلسطين، في حين أن هناك عاملاً محلياً يستطيع أن يملأه»^(٤٩). وفي سنة ١٩٢٦، قدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي ٦٠٠٠ عامل^(٥٠)، وزاد هذا العدد، بسنة ١٩٢٧، زيادة جدية؛ وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وذلك بالرغم من زيادة عدد اليهود المهاجرين إلى الخارج عن عدد الذين دخلوا إلى البلاد. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من العرب في تلك السنة ١٦٠٠٠ عامل ومن اليهود ٨٤٤٠ عامل^(٥١). وفي تلك السنة نفسها وبتأثير من الأزمة الاقتصادية، أيضاً، وبسبب معارضة العمال اليهود تشغيل العمال العرب في قطف البرتقال الذي ابتاعه التجار العرب من البساتين اليهودية في ملبسه، حدثت صدمات دامية بين العمال العرب واليهود^(٥٢). وقد استمر هذا الوضع المتدهور حتى سنة ١٩٢٩ وتفاقم. ففي تلك السنة، تراكم جيش من العاطلين عن العمل بين العمال العرب، وقد قدر المجلس الاسلامي الأعلى عددهم بين ٣٠ - ٣٥ ألف عامل^(٥٣). أما المصادر البريطانية فقد اعترفت بذلك حيث جاء في تقرير سمبسون: «أن البطالة منتشرة انتشاراً هائلاً في القدس بين أرباب الحرف من العرب، وان البطالة ليست موجودة بين العرب فحسب بل أنها خطيرة وشائعة»^(٥٤).

ولعل أفضل وصف لحالة العمال العرب والوضع الاقتصادي في تلك الأيام، إضافة لما ذكر سابقاً، ما جاء في التقرير الذي كتبه مراسل صحيفة الانترناشيونال برس في ١٩٣٠/١/٩، أي قبل عقد مؤتمر العمال العرب الأول بيومين، والذي جاء فيه: «... هنالك حركة نامية بين العمال العرب في فلسطين، عدد البروليتاريين في المدن والقرى يزداد... يوجد زراعات بكميات كبيرة للبرتقال والموز، وازداد عدد المصانع (السجاير، مصانع الصابون... إلخ)، يشتغل العمال بالصناعات النقلية (المراعى وسكك الحديد)، وتستخدم النساء أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن رأس المال الذي جلب إلى فلسطين من قبل الصهيونيين يزيد ويعجل في إفقار الطبقة العاملة الكادحة والفلاحين العرب الفقراء وزيادة عددهم، وفي الوقت نفسه يزداد أصحاب المصانع، بينما تستوعب الصناعة الصهيونية نسبة مئوية بسيطة من العمال العرب. والطبقة العاملة العربية أصبحت ظاهرة واضحة، ويقدر عدد العمال من خمسين إلى ستين ألفاً، وهذه طبقة بروليتارية ليس لها حقوق وخاضعة لاستغلال لا حدود له، وهي خاضعة للبرجوازية العربية الصغيرة التي تستفيد من عمل النساء والأطفال بدون حدود ولا قيود، وتدفع أجوراً ضئيلة تميت جوعاً ولا تعرف أي وقت للعمل، عدا من الفجر إلى الغروب، وهي مسخرة للانتداب الانكليزي، ويحول العمال على السكك الحديدية والطرق إلى عبيد يعملون بأجور بسيطة، وتأثير التنافس على سوق العمل الناتج عن الفقر بالجملة على سياسة الأنجلو - صهيونية أصبح عظيماً، حتى ان الأجور انخفضت إلى أقصى حد، ولا يوجد قانون لحماية العمال وتأمينهم»^(٥٥).

يستدل مما تقدم كله أن فترة العشرينات شهدت مرحلة من المراحل الهامة في حياة الشعب العربي الفلسطيني وطبقته العاملة بشكل خاص. ففي تلك الفترة عانى